OEB Univ. Publish. Co.

الأمن الغذائي في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية الكلية

Food security in Algeria under macroeconomic policies

الشريف بكيحل[1]، محمد بن ناجي[2]

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، cherif.bekihal@dl.univ-sba.dz

[2] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، mohammed.bennadji@dl.univ-sba.dz

الملخص:

يعتبر الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر، حيث يعتبر تحقيقه هدفا استراتيجيا، خاصة في ظل الظروف غير المستقرة التي يعرفها العالم بعد أزمة كورونا والازمة الروسية الأوكرانية وكذا تغير المناخ.

تركز هذه الدراسة على وصف وتحليل العلاقة بين الامن الغذائي وباقي السياسات الاقتصادية، حيث خلصت إلى أن الجزائر في الطريق الصحيح لتحقيق أمنها الغذائي بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهها مما يتطلب منها العمل بجدية أكبر للمحافظة على المكتسبات السابقة ومحاولة الوصول إلى تحقيق الامن الغذائي الكلي والاعتماد على المنتوج المحلي.

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، السياسات الاقتصادية، الاكتفاء الذاتي.

تصنيف JEL : Q18، E60.

Abstract:

Food security seems to be one of the major challenges currently facing Algeria. Achieving it constitutes a strategic goal. Especially in the context of the unstable conditions which characterized the world after covid -19 pandemic, the Russian-Ukrainian war, as well as climate change.

This study attempts to investigate the relationship between food security and other economic policies. The research findings showed that Algeria is on track to achieve food security despite the difficulties it faces, which requires it to work harder in order to preserve previous gains as well as to achieve total food security and reliance on local products

Keywords: *Food security, food gap, Self-sufficiency, economic policies.*

Jel Classification Codes: Q18, E60.

المؤلف المرسل: الشريف بكيحل، cherif.bekihal@dl.univ-sba.dz

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية و الجيوسياسية، وتغير المناخ وما تفرضه من تحديات سواء الأمنية أو البيئية..إلخ أمام الدول، خاصة النامية والضعيفة اقتصاديا التي ترى أن قضية الأمن الغذائي هي قضية جوهرية تحظى بمستوى كبير من الاهتمام وتخصص لها مساحة واسعة من النقاش والتخطيط والربط بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. فالجزائر على غرار جميع دول العالم تعمل جاهدة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وذلك بالعمل على إرساء مخططات وبرامج مختلفة يتم من خلالها تحقيق معادلة الأمن الغذائي وفق مقاربتين، تتمثل الأولى في تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق الإنتاج المحلي والثانية تتمثل في تنويع مصادر الاستيراد لسد الفجوة الغذائية في حالة عجز الإنتاج المحلي.

تولي الجزائر أهمية كبيرة فيما يتعلق بالأمن الغذائي وانعكاساته على الاقتصاد الكلي، وكذا دور السياسات النقدية والسياسات المالية في مواجهة انعدامه.

تهدف هذه الدراسة الي مناقشة وتحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية (السياسات النقدية، المالية، سياسات التجارة الخارجية، أسعار الصرف وسياسات دعم السلع وحماية المستهلك) وتحقيق الأمن الغذائي أو انعدامه.

انطلاقا مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

- **هل تؤثر قضية الأمن الغذائي على وضع السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟**

لمعالجة هذه الإشكالية، يمكن الانطلاق من الفرضية الأساسية التالية:

- تحقيق الأمن الغذائي يعتبر قضية جوهرية لها تأثير كبير في وضع و رسم السياسات الاقتصادية الكلية للدولة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول مسألة حيوية تتمثل في مدى قدرة الجزائر على توفير الأمن الغذائي للساكنة من خلال ربط قضية الغذاء بالسياسات الاقتصادية الكلية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز مقومات ومحددات إنتاج الغذاء في الجزائر.
- رصد حالة الأمن الغذائي في الجزائر من خلال التطرق إلى السياسات الاقتصادية الكلية.

1-تعريف الأمن الغذائي:

من لا يملك غذاءه لا يملك قراره ومن لا يملك قراره لا يملك مصيره، فيجد نفسه لعبة بأيدي الأمم. من هذا المنطلق فإن توفير الغذاء يعتبر قضية جوهرية وسيادية لايجب تركها للظروف، وإنما يجب أن تكون من الأولويات وأن تبذل كل الجهود والسبل من أجل الوصول لتحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد هناك عدة تعاريف للأمن الغذائي فمنظمة الزراعة والأغذية عرفته على أنه: "ضمان التمويل بالغذاء الكافي لكل الأفراد في أي وقت".(سهيلة و عدالة، 2018، صفحة 81)

كما عرفته منظمة اليونيسيف كما يلي: "الأمن الغذائي هو القدرة المادية والمالية للأسر على ضمان توفير غذاء واحد كافي لكل أفرادها ويسمح لهم بالحصول على الطاقة القصوى".

كما عرفه البنك الدولي في تقرير "الجماعة والفقر" سنة 1986 "حصول كل الناس في كل الأوقات والظروف على غذاء كافي لحياة نشطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله"(مراد و راتول، 2016، صفحة 73).

أما مينفييه (Minvielle) فيرى أن الأمن الغذائي هو القدرة على توفير الغذاء الكامل والكافي لتمكين الأفراد من التمتع بأحسن صحة والعيش في حياة أفضل ". (Jean-Paul, kermel, pltre, Franqueville, Duryane, & Courade, 1994, p. 16 et 17)

أما المشرع الجزائري فقد عرف الأمن الغذائي على أنه:" قدرة كل شخص على الحصول والوصول بكل سهولة وبصفة دائمة ومنتظمة لها غذاء سليم ومتوازن وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة ".(الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 06)

2-ركائز الأمن الغذائي: يعتمد الأمن الغذائي في جوهره على مجموعة من الركائز مثلما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل01: ركائز الأمن الغذائي

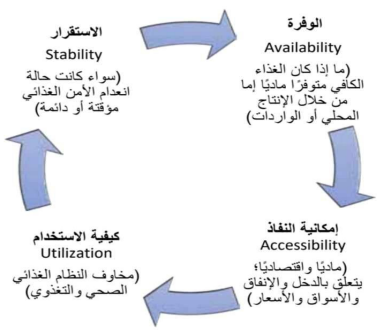

المصدر: منظمة الزراعة والاغذية الامم المتحدة

وعليه نجد أن للأمن الغذائي أربعة ركائز هي:

1-2الاتاحة:

و التي تعني وجوب توفر الغذاء بكميات كبيرة وقادرة على تلبية طلبات المستهلكين وذلك من خلال الإنتاج المحلي والواردات (يقصد هنا جانب العرض).

2-2 القدرة:

والتي تخص أسعار الغذاء بحيث يجب أن تكون ملائمة و في متناول مداخيل و أجور الأفراد أي بمعنى آخر مراعاة القدرة الشرائية للمواطنين في عملية الحصول على الغذاء الكافي.

3-2 إمكانية الوصول:

والمقصود هنا هو توفير الوسائل اللوجستية اللازمة لإيصال الغذاء للأفراد في كل وقت و ذلك بتهيئة البنية التحتية ووسائل النقل و كذا وسائل حفظ السلع الزراعية ...إلخ.

4-2 السلامة:

والمقصود هنا أن تخضع المنتجات الغذائية بكل أنواعها إلى معايير وشروط سلامة الغذاء وفق ما تنص عليه الهيئات الصحية وكذا السلطات المختصة في التغذية والمواصفات.(حنفي، 2019، صفحة 05).

3-درجة و أنواع الأمن الغذائي:

بناءا على التعاريف التي تم التطرق إليها يمكننا تصنيف الأمن الغذائي إلى صنفين على حسب نسبة ودرجة تحقيق الأمن الغذائي.

1-3الأمن الغذائي المطلق:

ويقصد به تولي الدولة او الإقليم الواحد عملية إنتاج الغذاء داخل الحدود بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي أي بمعنى آخر يتوفق الإنتاج المحلي على الاستهلاك المحلي (الإنتاج المحلي≥الاستهلاك المحلي)، هذا المستوى يكون موافق أو موازي لما يعرف بالاكتفاء الذاتي الكامل و يعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. هذا النوع عرف انتقادات عديدة وذلك لكونه مستبعد التحقق على أرض الواقع، فضلا عن تفويته على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على أساس التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

2-3 الأمن الغذائي النسبي:

يقصد به قدرة الدولة أو الإقليم على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، مع ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الأساسية، وإنما يقصد به توفير المواد اللازمة والضرورية لتوفير الاحتياجات من خلال منتجات أخرى تتمتع فيها الدولة أو الإقليم بميزة نسبية مقارنة بالدول أو الأقطار الأخرى.(احمد و دربال، 2022، صفحة 04)

4-مستويات وأبعاد الأمن الغذائي:

حتى يتسنى تحديد المستويات والأبعاد المرتبطة بالأمن الغذائي يجب الرجوع إلى مجموعة من العوامل والمؤشرات والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

4-1 -1المستوى الأول (مستوى الحد الأدنى):

يشير هذا المستوى إلى توفر الدولة على القدرة والإمكانيات اللازمة لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لمواطنيها. أي بمعني أخر وجوب توفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية المتوازنة لكل فرد من أفراد المجتمع وفق ما توصي به المعايير الدولية.

4-1-2المستوى الثاني (المستوى المتوسط):

يأتي مباشرة بعد مستوى الكفاف، ويقصد بالأمن الغذائي في هذا المستوى الإلغاء الكلي لظاهرة سوء التغذية، والتي تعرف على أنها النقص في المكونات والعناصر الأساسية في الغذاء اللازم للجسم.

فالتخلص من سوء التغذية يكون عن طريق التقيد بالمستويات ونسبة العناصر التي يحتاجها جسم الانسان في الغذاء.

4-1-3 المستوى الثالث (المستوى المحتمل):

ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على توفير الغذاء كما ونوعا وبأسعار تتماشى وفق القدرة الشرائية لجميع أفراد المجتمع الى مستوى يتمكن من خلاله الأفراد العيش في رخاء والقيام بأعمالهم الإنتاجية والخدماتية بكل أرياحية.(مصطفى، 2017-2016، صفحة 49و50)

- **أما أبعاد الأمن الغذائي يمكن تحديدها في الأبعاد التالية:**

4-2-1البعد الاقتصادي:

إن هذا البعد يوضح العلاقة الطردية الموجودة ما بين مستوى الأمن الغذائي ومستوى التنمية الاقتصادية.

فكلما كان هناك مستوى كبير من الأمن الغذائي كان هناك زيادة في معدلات التنمية الاقتصادية، كما يضاف إلى هذا البعد جانبا آخر يتمثل في السياسة الزراعية وكذا التقنيات المستعملة فيها.

4-2-2-البعدالاجتماعي والسياسي:

يوضح هذا البعد الأهمية التي يلعبها الأمن الغذائي في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، لأن عدم توفير الغذاء في المجتمع وعدم توزيعه بين الأفراد بالشكل العادل سوف يؤدي إلى خلق اختلالات كبيرة في المجتمع مما يساهم في التأثير سلبا على الاستقرار داخل الدولة وعلى استقرار النظام السياسي.

كما أن حدوث أي عجز غذائي خاصة المواد الضرورية والأساسية، سوف يؤدي إلى خلق اضطرابات اجتماعية، الأمر الذي يعود بالسلب على الأمن الغذائي الداخلي للدولة.(زكريا، 2021، صفحة 1146و1147)

5-مقومات الأمن الغذائي في الجزائر:

في ظل الأزمات و الصدمات المتتالية التي يشهدها العالم من وقت لآخر سواء كانت صحية (جائحة كوفيد 19) أو سياسة (الأزمة الروسية الأوكرانية...إلخ) أو بيئية (تغير المناخ) أو اقتصادية ومالية على غرار أزمة 2008 و أزمة أسعار البترول 2017 , أو أزمات طبيعية و مناخية , و ما ينتج عنها من اختلالات في سلاسل التوريد، وارتفاع الأسعار و زيادة التضخم ونقص في المواد الغذائية، وجب على الجزائر كدولة مستقلة العمل بكل جد من اجل الخروج من التبعية الغذائية و كذا السعي لوضع خطط واستراتيجيات فعالة تتماشى مع الظروف المستجدة، وعليه وجب توفر ثلاثة محددات أساسية حتى تستطيع تحقيق ما تصبو إليه شعوبها هي:

-الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية).

-الموارد البشرية (اليد العاملة المتخصصة في مجال الزراعة).

-الموارد المائية (تشمل المياه الجوفية والسدود المخصصة للسقي و الري ...إلخ).

1-5-الأراضي الزراعية في الجزائر:

إن الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة تعتبر النواة الرئيسية أو الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي. تمتد الجزائر على مساحة تقارب 2381741 كم^2.تقدر الأراضي الصالحة للزراعة فيها نحو 17,40 % في 2020 أي ما يعادل 413588 كلم^2. (البنك الدولي، 2022)

2-5- الموارد المائية في الجزائر:

تتنوع مصادر الموارد المائية التي تعتمد عليها الجزائر، منها ما هو تقليدي كهطول الأمطار، ومنها المياه الجوفية والسطحية كالسدود.

حسب آخر الإحصائيات المصرح بها من قبل وزارة الموارد المائية فإنه حوالي 47 % من الجزائريين يتم تزويدهم بمياه الشرب يوميا، وأن 53 % يتم تزويدهم يوم بيوم وأكثر. إذ تتوفر الجزائر على كمية من المياه المخزنة تضمن 440 م^3 من المياه كحصة سنوية للفرد (أقل من المعدل العالمي 1000 م^3) حيث تحتاج إلى حوالي 11.3 مليار م^3 من الماء لسد كل احتياجات البلد.

تتوزع المياه الصالحة للشرب ما بين 22 % في السدود، و60 % في الآبار و18 % المياه المحلاة. في حين أنها تحتاج إلى حوالي 3.6 مليار م^3 من المياه لسد حاجيات الشرب و7.4 مليار متر مكعب لسد احتياجات القطاع الفلاحي..

3-5- الموارد البشرية:

حسب آخر الاحصائيات الصادرة عن المصدر الوطني للإحصائيات سنة 2021 يبلغ عدد سكان الجزائر 44.83 مليون نسمة، حيث يبلغ معدل النمو السكاني حوالي 1.9% تقريبا، والذي يعتبر معدلا مرتفعا مقارنة مع معدل النمو السكاني العالمي 1.1%.

يستحوذ قطاع الزراعة على نحو مليوني وستمائة ألف عامل.

6- أثر الأمن الغذائي علي كل من القطاع الحقيقي، القطاع النقدي، المالية العامة، التجارة الخارجية وأسعار الصرف:

1-6-القطاع الحقيقي:

إن النشاط الإنتاجي بأنواعه يعتبر بمثابة الركيزة الرئيسية لأي اقتصاد كان، وذلك لاحتوائه على مجموعات متعددة من الأنشطة الاقتصادية والتي تساهم في تكوين الثروة وزيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي، خاصة النشاط الزراعي والذي يعتبر أحد أهم هذه الأنشطة وذلك لاتصاله الوثيق والمتين بعملية توفير الغذاء ومنه تحقيق الأمن الغذائي لكل أفراد المجتمع.

على هذا الأساس سوف يقتصر تحليلنا للقطاع الحقيقي وكذا الأمن الغذائي على القيمة المضافة التي يخلقها القطاع الزراعي و كذا نسبة مساهمته في الناتج المحلي و كذا تطوره خلال السنوات الماضية مع إرفاقها (القيمة المضافة) بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو حصة الفرد من الناتج الزراعي.

يشير الجدول رقم (01) إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى نهاية 2021 مع مراعاة أن نتائج 2021 هي نتائج أولية. فمن خلال

الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرف تناقص ملحوظ حيث بلغ سنة 2018 174.909 مليون دولار وانخفض في 2020 ليسجل 145.040 مليون دولار. ثم عرف انتعاشا في سنة 2021 ليصل إلى 193.06 مليار دولار.

أما في الجدول رقم (02) فهو يوضح نصيب الفرد من الناتج الزراعي ونصيبه من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الجزائر لسنوات 2018, 2019, 2020, 2021. حيث شهد نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي انخفاضا مابين 2018 و2020. حيث سجل 487.55 دولار أمريكي للفرد سنة 2018 و475.5 دولار أمريكي للفرد سنة 2020.

إلا أنه في سنة 2021 عرف ارتفاعا طفيفا ليسجل 480.1 دولار أمريكي للفرد. بالمقابل يلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر شهدت تذبذبا خلال هذه الفترة ما بين الارتفاع والانخفاض إذ انحصرت ما بين 7.841 مليون دولار أمريكي و8.028 مليون دولار أمريكي:

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر (بالمليون دولار)

السنوات / المؤشر	2018	2019	2020	2021	التغيربين2020و2021
الناتج المحلي الاجمالي	174.909	171.675	145.040	193.6	48.56
الناتج الزراعي	20769	21178	20501	286960	8195
نسبة المساهمة	%12.9	%12.4	%14.1	%14.9	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المرجعين: (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 334و361) ومعطيات البنك الدولي

الشكل رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر (بالمليون دولار)

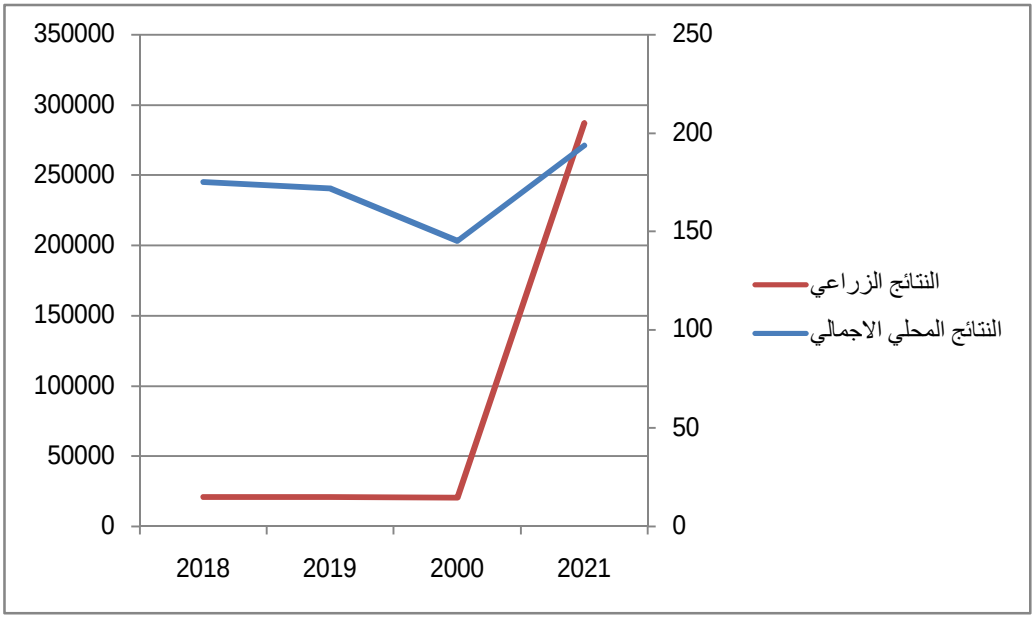

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (الجدول رقم 01)

الجدول رقم (02) تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي ونصيبه من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الجزائر (بالدولار الأمريكي)

السنوات / المؤشر	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	487.55	477.1	475.5	480.1	%09
نصيب الفرد من القيمة المضافة	7.841	7.863	7.675	8.028	%4.6

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على المرجعين: (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 357) و(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021، صفحة 34)

الشكل رقم (03) تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي ونصيبه من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الجزائر (بالدولار الأمريكي)

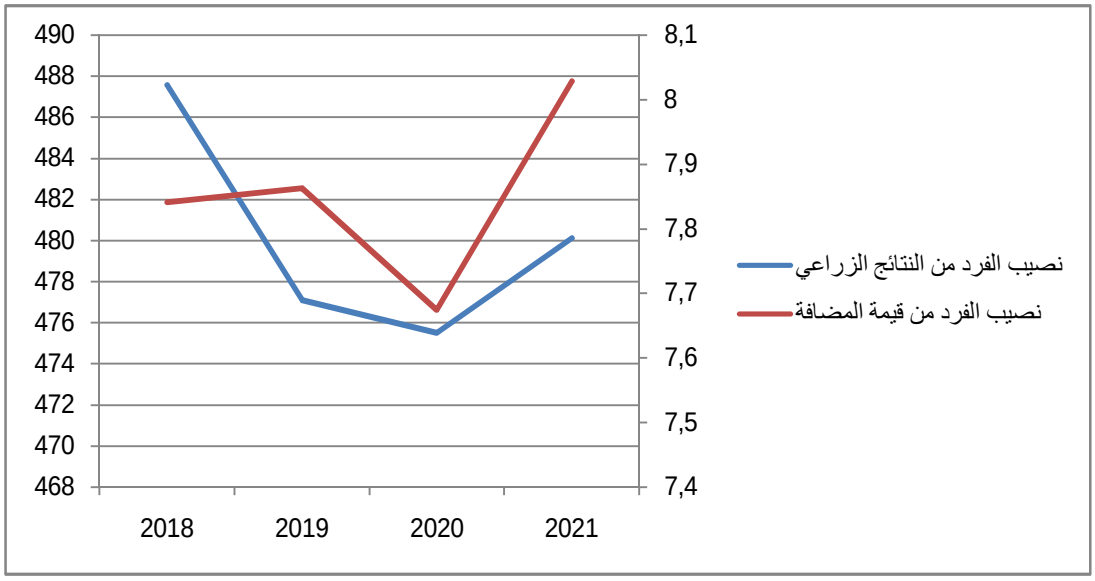

يتفق جل الخبراء وعلماء الاقتصاد على أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي يعتبر أحد أهم المؤشرات أو القياسات التي يمكن الاعتماد عليها في معرفة مدى قدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي من عدمه، خاصة في الدول التي تعتمد على الطبقة الريفية والتي تسعى إلى تحقيق اكتفائها الذاتي من خلالها.

فمن خلال تحليلنا لهذا المؤشر بالنسبة للجزائر نجد أن التغيرات التي مست هذا المؤشر تعود الي عاملين رئيسيين هما. العوامل الديمغرافية والتغيرات القطاعية وعليه فإن الزيادة أو الانخفاض في عدد السكان أو التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لأي صدمات أو كوارث أو أزمات سياسية، أو صحية بشكل كبير سوف يؤثر على الأمن الغذائي.

في ظل هذه الحساسية التي يتميز بها القطاع الحقيقي (الإنتاج) اتجاه هذين المتغيرين و مع زيادة تأثير قيمة و كمية الإنتاج الغذائي في تحقيق الأمن الغذائي فالدولة الجزائرية مطالبة بإتباع ووضع عدة خطط و استراتيجيات ناجعة تمكنها من رفع قيمة الإنتاج و بالتالي ضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي على غرار:

-العمل على حماية وصيانة الموارد الأرضية والمائية وترشيد استغلالها.

-الاستثمار في كل من استصلاح الأراضي واستخدام التقنيات الحديثة

-الاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية في مجال الزراعة.

-زيادة مستويات الدخول للأفراد.

-التقليل من ظاهرة النزوح من الأرياف عن طريق زيادة التنمية وتوفير الشروط الضرورية لمتطلبات الحياة.

2-6-القطاع النقدي:

تلعب السياسة النقدية دورا مهما وأساسيا في تجسيد وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الأمن الغذائي حيث تتجلى أهمية هذا القطاع في كونه يضم القطاع المالي بشقيه المصرفي والغير المصرفي.

ولإبراز وإثبات هذه الأهمية قام العديد من الباحثين و الخبراء بإجراء عدة دراسات تم التطرق فيها إلى العلاقة بين السياسة النقدية و الأمن الغذائي و كيف تأثر الأولى على الثاني نذكرها على سبيل المثال دراسة دي وكاكار (De and Kakar 2021)، التي تطرقت إلى أثر السياسة النقدية على عدم المساواة في الغذاء حيث أجريت الدراسة على الهند تم التطرق فيها إلى الهزات التي تتعرض لها الأسعار النسبية للغذاء بسبب الصدمات التي تمس السياسة النقدية. وكذا دراسة (kaur 2021) والتي بينت قدرة وسرعة استجابة السياسة النقدية للتضخم وكذا العوامل المحددة له ومدى تأثيرها على أسعار الغذاء. (طلحة و قندوز، 2022، صفحة 14)

وكون أن المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء هو القطاع الزراعي الذي يعتبر النواة الرئيسية لتشكيل سلة الغذاء وحتى يستطيع هذا القطاع مواجهة التكاليف المختلفة فهو يحتاج إلى عمليات تمويل كبيرة يتم الحصول عليها من عند المؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية. إلا أن طلبات التمويل في غالب الأحيان تصطدم بمجموعة من التحديات والصعوبات. نذكر منها صعوبة وصول مؤسسات التمويل إلى المناطق الريفية، مخاطر الائتمان، زيادة عدد الأسواق الموازية، غياب المراقبة الدورية لأسعار المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية... إلخ.

على العموم في الجدول رقم (03) والذي يظهر تطور كل من مؤشر أسعار الغذاء وكذا مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2022.

فمن خلال قراءة بيانات الجدول رقم (03) وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر وصل معدل التضخم ارتفاعه من سنة إلى أخرى ليصل إلى 9.4% سنة 2022 بعد ما كان 7.2% سنة 2021. هذه النسبة أدت بالجزائر إلى احتلال المرتبة 19 بعد كل من لبنان والسودان وسوريا ومصر.

هذه المعدلات المرتفعة للتضخم أدت بدورها إلى زيادة ارتفاع أسعار المواد الأساسية والكمالية على حد سواء فعند تفحص مؤشر أسعار الغذاء خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2021 نجد أنها في تصاعد مستمر وبنسبة كبيرة. فهذه الأرقام المصرح بها تعكس المعاناة الحقيقية لغالبية الجزائريين الذين يكتوون يوميا بنار الأسعار.

وحسب معظم الدراسة والبحوث التي أجريت يعود ارتفاع الأسعار في الجزائر إلى ما يلي:

-أزمة الدينار والتراجع الحاد الغير المسبوق في قيمته.

-ارتفاع تكاليف الشحن بكل أنواعه (سواء البري، البحري أو الجوي).

-أزمة التوريد وتعطل سلاسل الإمداد المحلية، الإقليمية والعالمية.

-زيادة الطلب على المواد الغذائية بسبب ازمة الكوفيد-19 مما ادى الي زيادة المضاربة، الاحتكار والمنافسة الغير نزيهة.

-تمركز الغذاء في يد طبقة محدودة خاصة (الغذاء والسلع الأساسية).

-عدم قدرة الحكومة على ضبط والتحكم في ايقاع الأسعار بما يتناسب مع مداخيل المستهلكين وأرباح التجار.

-بالإضافة إلى أزمة الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من عقوبات وحظر ومنع للتصدير،، إلخ.

جدول رقم (03): تطور كل من مؤشري اسعار الغذاء والتضخم

السنوات / المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مؤشر أسعار الغذاء	134.8	142.4	148.5	151.4	155	130.2	/
مؤشر التضخم	6.4	5.6	4.3	2	5.1	7.2	9.4

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المرجعين: -(سارة و لسبع، 2021، صفحة 42)-(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021، صفحة 36)

3-6-قطاع المالية العامة:

لا يمكننا اختزال الدور الذي تلعبه المالية العامة في تعزيز وضمان الأمن الغذائي للدولة، وكذا التقليل من درجة المخاطر التي يمكن أن تصيبه. ويرجع السبب في ذلك لاشتمالها على مجموعة من الضوابط والإجراءات التي تساهم وتساعد في ضبط ومراقبة وضمان استقرار أسعار الغذاء.

على غرار الضرائب، الرسوم، الحقوق الجمركية، الرسوم الغير تعريفية... إلخ.

فالجزائر تقوم بالصرف على الغذاء من خلال الميزانية العامة للدولة وذلك من خلال الإنفاق على المشاريع الزراعية بهدف تعظيم الإنتاجية الزراعية وبالتالي توفير الغذاء أو من خلال دعم أسعار المواد الأساسية والضرورية بهدف مساعدة الفقراء وذوي الدخل الضعيف وحتى أصحاب الدخول المرتفعة حتى يتمكنوا من الحصول علي كفايتهم من الغذاء بأسعار معقولة، ووفقا لآخر الإحصائيات تشير إلى أنها خصصت ما يقارب 1942 مليار دينار (14.16 مليار دولار) لدعم معيشة الجزائريين سنة 2022 و الذي يمثل ما نسبة 8.4% من الناتج الداخلي الخام مسجلة انخفاضا قدره 2131مليار دينار مقارنة بالسنة المالية 2021.

وحسب قانون المالية فإن هذا الدعم جاء موزع على عدة قطاعات على غرار السكن، الصحة، التعليم، أسعار الفائدة .... إلخ. أما ما يهمنا هنا هو الدعم الذي مس أسعار المواد الأكثر استغلالا كالحبوب والحليب والسكر وزيت المائدة بمبلغ 5315 مليار دينار وهو ما يمثل حوالي 53% من الدعم الموجه للأسر. في حين أن دعم المنتجات الأساسية وصل إلى نحو 315 مليار دينار.

أما فيما يخص الإيرادات العامة للدولة، فالضريبة المحصلة من قبل أعوان الدولة تلعب دورا مهما في تعزيز وتمويل الأمن الغذائي، وذلك لما تساهم فيه من جمع وزيادة الوفرة المالية لصالح الخزينة العمومية للدولة. وبالتالي يمكن توجيهها لإجراء عمليات دعم السلع الغذائية. قد يكون هذا الدعم إما جزئيا أو كليا.

لكن ما يتوجب الإشارة إليه هو أن عملية جمع هذه الإيرادات تحتاج أو تتطلب مجهودات جبارة يقوم بها أعوان الاختصاص خاصة إذا تعلق الأمر بالإيرادات الضريبة الناتجة عن فرض الرسوم والجبايات على عمليات القطاع الزراعي او على السلع الغذائية سواء المنتجة محليا أو المستوردة.

ورغم المجهودات المبذولة من قبل أعوان الاختصاص الا ان النتائج كانت ضعيفة، فلقد حققت الجزائر إيرادات ضريبية بلغت 17.077 مليون دولار سنة 2020 أما في سنة 2021 (بيانات أولية) فقد سجلت 19.422 مليون دولار أمريكي، حيث جاءت النسب إلى الناتج المحلي الإجمالي 11.8% و12.3%خلال سنتي 2020 و2021 على التوالي.

4-6-القطاع الخارجي وسعر الصرف:

يعتبر التعامل مع الخارج فرصة مهمة تستخدمها جل الدول إما لجلب الناقص من الإنتاج والموارد او المواد عن طريق الاستيراد او تقويض وتسويق الفائض من الانتاج او الموارد او المواد عن طريق التصدير.

وحتى يتمكن العلماء والخبراء من تحليل هذا القطاع هم ملزمون باللجوء إلى قراءة وتفسير ميزان المدفوعات الذي يحتوي على مجموعة من الحسابات الرئيسية الفرعية التي تفسر علاقة الدولة بالعالم الخارجي.

انطلاقا من هذا، نستطيع توضيح علاقة التأثير التي يمارسها الأمن الغذائي على رصيد الميزان التجاري الذي يمثل الفرق ما بين الصادرات والواردات الغذائية. فعلى أساس الحالة أو الوضعية التي يكون عليها الميزان التجاري للدولة يمكننا تسمية هذه الدولة ما إذا كانت تصنف كمستوردة للسلع (حالة الميزان يكون فيه عجز) أو كمصدر للسلع (حالة فائض). وبالتالي و من منطلق الحالتين السابقتين نجد ان ارتفاع أسعار الغذاء سوف يؤثر على الميزان التجاري السلعي و بالتالي يتأثر رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستوردة للسلع الغذائية، ويمنح نوع من هامش الأمان والفائدة وزيادة الإيرادات والفوائد بالنسبة للدول المصدرة للسلع الغذائية، كما أن عمليات الاستيراد والتصدير للسلع ككل والسلع الغذائية بصفة خاصة تتأثر و تؤثر على سعر الصرف للدولة. فكلما كان هناك تصدير كثير كان هناك طلب على العملة الوطنية وبالتالي زيادة قيمتها. وزيادة النقد الأجنبي. والعكس في حالة كون الدولة تقوم بالاستيراد هذا يؤدي إلى زيادة خروج العملة الأجنبية وزيادة العروض من النقد الوطني وبالتالي يؤدي إلى انخفاض قيمتها.

في الجدول رقم (04) يوضح تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر وكذا صافي الواردات (العجز) خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020.

الجدول رقم (04): تطور الصادرات والواردات الزراعية والفجوة الغذائية (مليون دولار)

السنوات / المؤشر	2017	2018	2019	2020
الصادرات	538	545	552	470
الواردات	12032	12099	12153	12379
صافي الواردات	11494	11554	11601	11909
نسبة الصادرات إلى الواردات	%4.5	%4.05	%4.54	%4

المصدر:(صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 362و363)

الشكل رقم (05) تطور الصادرات والواردات الزراعية والفجوة الغذائية (مليون دولار)

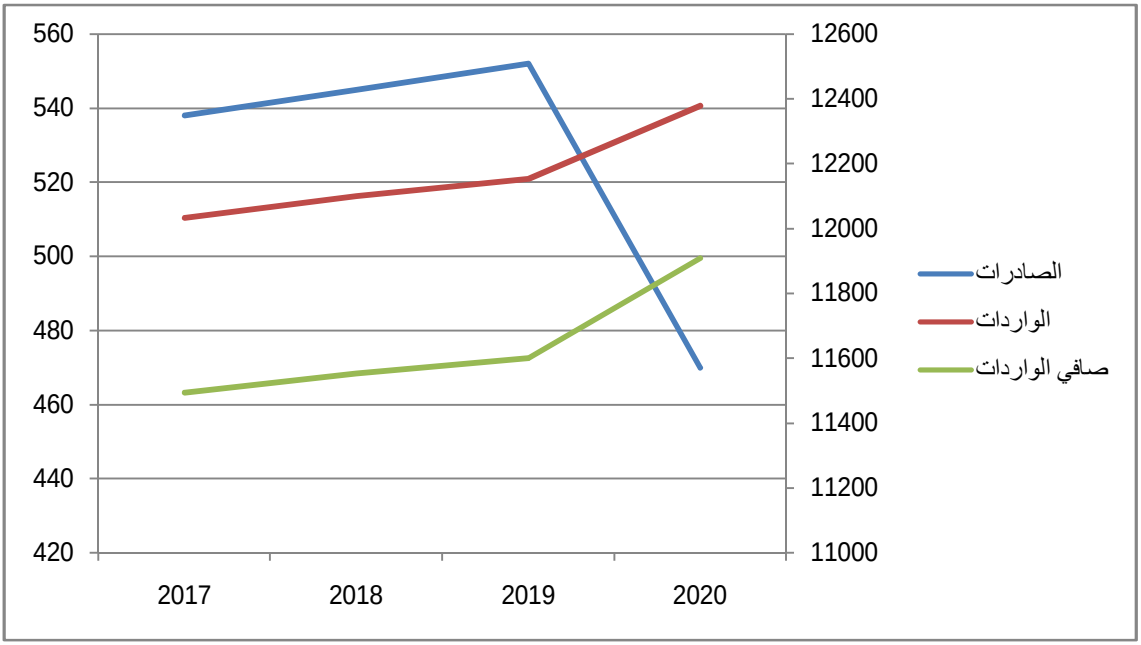

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على (الجدول رقم 04)

حيث ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من 12.032 مليار دولار أمريكي سنة 2017 لتصل إلى 12.379 مليار دولار أمريكي سنة 2020 مقابل انخفاض الصادرات لسنة 2020 مسجلة قيمة قدرها 470 مليون دولار أمريكي بعدما كانت 552 مليون دولار سنة 2019. ويتمثل العامل الرئيسي في زيادة قيمة الواردات في الجزائر في ارتفاع فاتورة استيراد القمح حيث تأتي الجزائر بعد مصر في الدول العربية وتحتل المركز الخامس في العالم. هذه الوضعية الغير متوازنة والغير المتعادلة بين زيادة الواردات وانخفاض صادرات السلع الغذائية أدت إلى زيادة حالة العجز الغذائي (أو ما يعرف بالهوة أو الفجوة الغذائية).

فالنتائج اعلاه تبين الارتفاع المستمر لصافي الواردات الزراعية (العجز الزراعي) اذ ازدادت من حوالي 11.494 مليار دولار أمريكي عام 2017 لتصل إلى حوالي 11.909 مليار دولار أمريكي سنة 2020.

وقد تراوح نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية من 278 دولار سنة 2017 ليصل إلى 267 دولار سنة 2019. ثم يسجل ارتفاعا طفيفا ليبلغ 872 دولار أمريكي سنة 2020.

الخاتمة:

استنادا لما رأيناه يمكننا القول أن الجزائر لا تتمتع بالاستقلالية الذاتي في تأمين الغذاء لمواطنيها و ذلك لكون أن رصيد الميزان التجاري الخاص بالمنتجات الغذائية يشكل رصيدا سالبا أي يعني أن الواردات من الاغذية اكبر من الصادرات من الأغذية، كما أن أسعار المواد عامة و المواد الغذائية من الأغذية بصفة خاصة لم تستقر عند مستوى معين. بل هي تشهد ارتفاعا متواصلا عبر الوقت. مما ينجر عنه إضعاف للقدرة الشرائية للفرد الجزائري وبالتالي يؤدي إلى خلق نوع من عدم الاستقرار في البلد.

النتائج:

- إن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر مسألة جوهرية تسعى الجزائر جاهدة لتحقيقها لما لها من انعكاسات وآثار على الاستقرار.
- تمتلك الجزائر كل المقومات والمحددات اللازمة لتحقيق مستويات مرتفعة من الأمن الغذائي.
- عرفت الجزائر تحسنا في مؤشرات الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة
- رغم المجهودات المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلا أنها لم تستطع الخروج من قوقعة الاعتماد على الاستيراد من الخارج خاصة تبعية الحبوب.

الاقتراحات:

بناءا على ماتم التطرق إليه يمكننا اقتراح بعض النقاط التالية:

- العمل على توفير كل الظروف والشروط الضرورية لدعم التنمية الزراعية باعتبارها المورد الرئيسي لتوفير الغذاء.
- دعم البحوث ومراكز البحث التي تهتم بالشأن الفلاحي والزراعي ومحاولة تجسيد جل الدراسات على أرض الواقع.
- إدخال التقنيات الحديثة في مجال الزراعة وانتاج الغذاء
- تكوين وتأهيل اليد العاملة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء.
- وضع نظام معلوماتي خاص بشعبة الزراعة.

المراجع:

1-شيخاوي سهيلة وعدالة العجال، (2018)، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية آفاق 2022، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد: 10 ديسمبر 2018، ص 78 - 102

2- جبارة مراد وراتول محمد، (جانفي 2016)، الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2012/2000، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، ص 71-82.

3-Minvielle Jean-Paul, kermel Torres Doryane, Peltre Wurtz Jacqueline, Franqueville André, Dubois Jean-Luc & Courade Georges, (1994), Maitrise de la sécurité alimentaire: le défi de la complexité, ORSTOM Actualités, N° 44, pages : 16-26.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 46 القانون08-16 المؤرخ في: 03 اوت 2008، المادة 03

5-شيماء أحمد حنفي، (2019)، تقدير أثر المتغيرات تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأمن الغذائي في مصر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، ص 01-16.

6-ملال احمد ودربال عبد القادر، (2022)، التعاون الاقتصادي العربي ومقومات التكامل الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، ص 01 – 20.

7-سالت محمد مصطفى، (2016-2017)، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر. من خلال شعبة القمح، قسم العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.

8- امام زكريا، (2021)، استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، عدد خاص، ص 1141 – 1163

9-صندوق النقد العربي، (2022)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، العدد: 42.

10-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2021)، اوضاع الامن الغذائي العربي 2021، التقرير السنوي 2021 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية

11- الوليد طلحة وعبد الكريم قندوز، (2022)، الأمن الغذائي في الدول العربية: التداعيات الاقتصادية ودور السياسات الكلية، دراسات عربية، صندوق النقد العربي، العدد 108 - 2022

12-ادبوب سارة ولسبع مريم، (2021)، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد02، ص 38 – 54.